

الموت عتق ام الولد اذا اعتمها في مرض موته فانه ينفذ من
 راس المال كاسياني في محله ان ساء الله تعالى مع انه تبرع بخز في
 المرض **فائدة** قيمة ما يفوت على الورثة يعتبر بوقت التوفيتي
 المتجزؤ بوقت الموت في المضان اليه وفيما يتبع للورثة يعتبر
 باقل قيمة من يوم الموت الي يوم القرض لانه ان كان يوم الموت
 اقل فالزيادة حصلت في ملك الوارث او يوم القبض اقل مما نقص
 قبله لم يدخل في يده فلا يحسب عليه وكيفية اعتبارها من الثلث
 انه اذا اجتمع في وصية تبرعات متعلقة بالموت وان كانت
 مرتبة ولم يوف الثلث بها فان تخمض العتق كان قاله اذا مات
 فانتم احرارا وعامة وسالم وبلرا احرارا فروع بينهم فن قس
 عتق منه ما يفي بالثلث ولا يعنى من كل بعضه لان المقصود
 من العتق تخليص الشخص من الرق وانما لم يعتبر ترتيبها
 مع اضافتها للموت لاستراكتها في وقت نفاذها وهو وقت الموت
 نعم ان اعتبر الموصي وقوعها مرتبة كان قال اعتموا اساما بعد
 موثي ثم غانما بكر اقدم ما قدمه لان الموصي اعتبر وقوعها
 مرتبا من غيره فلا بد ان تقع كذلك بخلاف ما مر او تخمض تبرعات
 غير العتق قسط الثلث على الجميع باعتبار القيمة او المقدار كما
 تقسط التركة بين ارباب الدينوان او اجتمع عتق وغيره كان
 اوصي بعنق سالم ولزيد بماية قسط الثلث عليهما بالقيمة
 للعتق للاتحاد وقت الاستحقاق فان كانت قيمته مائة والثلث
 مائة عتق نصفه ولزيد خمسون نعم لو تبرع به وقيمته مائة

واوصي

واوصي له بماية وثلث ماله مائة فانه يعنى كله ولا يسمى الوصية
 على الاصح او اجتمع تبرعات متجزؤ قدر الدرك منها فالاولا وصي
 يتم الثلث سوا كان فيها عتق ام لا ويوقف ما بقي على اجازة
 الورثة فان وجدت هذه التبرعات دفعة امانة او بوكالة
 واتحد الجنس فيها كعتق عبدا او ابراجع كقوله اعتقتكم او ابر
 اقرع في العتق خاصة خذ من الشقيقين وقسط بالقيمة في
 غيره كما مر وان كانت التبرعات متجزؤ ومعلقة بالموت قدم
 المتجزؤ لانه يفيد الملك حالا ولازم لا يحتم الرجوع فيه
فروع لو قال ان اعتقت غانما فاسلم حر فاعتق غانما في
 مرض موته تعين للعتق ان خرج وحده من الثلث ولا اقرع
 ولو اوصي بحضوره ثلث ماله وباقية غايب لم يتسلط موصي
 له على شي منه حالا ولو اوصي بالثلث وله عين ودين دفع
 للموصي له ثلث العين وكلما نص من الدين شي دفع له ثلثه
 ويندب للموصي ان لا يوصي بالكثير من ثلث ماله والاولي ان
 ينقص منه شيئا خيرا للصحيحين الثلث والثلث كثير **فان**
زاد على الثلث والزيادة عليه مكرهة وهو المعتمد كما قاله
 المتولي وغيره وان قال القاضي وغيره انها محرمة **وقف** الزائد
على اجازة الورثة فتبطل الوصية بالزائد ان رده وارث
 خاص مطلق التصرف لانه حقه فان لم يكن وارث خاص بطلت
 في الزائد لان الحق للمسلمين فلا يجوز ان كان وهو غير مطلق
 التصرف فالظاهر كما بحثه بعضهم انه ان توقفت اهلية وقف

انكم

Copyrighting University